

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري

الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٧٤) من قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون

رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، النص الآتي :

إذا لم يكن للمتهم بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً محام ،

وجب على المحكمة أن تندب له محامياً للدفاع عنه .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (٨ مكرراً «أ») إلى قانون القضاء العسكرى الصادر

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، نصها الآتى :

يختص القضاء العسكرى ، دون غيره ، بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب (الأول والثانى والثالث والرابع) من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع التى تقع من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ولو لم يبدأ التحقيق فيها إلا بعد تقاعدهم .

ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لهيئات الفحص والتحقيق المنصوص عليها فى قانون الكسب غير المشروع .

وفى جميع الأحوال تختص النيابة العسكرية ، دون غيرها ، ابتداءً بالتحقيق والفحص ، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية ، أحالتها إلى جهة الاختصاص .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة